

الكبار في المنظمة» (القدس العربي، ١٩٩١/٤/٢٥).

مفهوم السلام الاميركي

لعل ما تمخّضت عنه حرب الخليج من نتائج هو من جملة الاسباب التي مهّدت الطريق لمزيد من الانظمة العربية، والدولية، للتحدث عن حل القضية الفلسطينية، دون التوقّف طويلاً تجاه صيغة من يمثل الفلسطينيين. وتأتي هذه المواقف منسجمة مع ما تريده الولايات المتحدة الاميركية، ومع ما تنتهجه منذ ما قبل أزمة الخليج.

في هذا السياق، أوضح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، «ان الولايات المتحدة [الاميركية] ترفض المنظمة لأسباب لا علاقة لها بحرب الخليج. وهذا الرفض يمارسه الكيان الصهيوني، أيضاً، ضد المنظمة. وكل ما أخشاه هو ان تبدأ أميركا بفعل شيء ما بالتنسيق مع الكيان الصهيوني، بعيداً من م.ت.ف.» (الوطن العربي، لندن، ١٩٩١/٤/١٢). على ان اوساطاً اعلامية عربية رأّت «ان الادارة الاميركية تتفادى ذكر اسم المنظمة، وتعلن رفضها للدولة الفلسطينية، بغية حشر اسرائيل، وسحب أي ذريعة لتجأ إليها للتهرب من المفاوضات السلمية على أساس القرار [الرقم] ٢٤٢» (جبرالله خيرالله، الحياة، لندن، ١٩٩١/٤/١٢). وأضافت الاوساط تلك «ان اسرائيل وواشنطن تتحدثان عن السلام، بينما شامير وشارون ينفذان خططاً منظمة لضمّ كل الاراضي العربية المحتلة، وسوف يأتون بالمزيد من المهاجرين من الاتحاد السوفياتي، و[من] غيره، وبينون المزيد من المستوطنات؛ وكل هذا تحت الغطاء الاميركي، المتمثل بالدعوات السلمية التي تستغل فيها واشنطن العالم» (الدستور، عمّان، ١٩٩١/٤/١٨).

وفي ضوء ذلك، تبدو الصورة، للوهلة الاولى، قاتمة. إلا ان الاوساط الفلسطينية لا تزال ترى ان ثمة عقبات كثيرة، محلية واقليمية ودولية، أمام الحل الاميركي - الاسرائيلي. «ولن تنتفي بسهولة تناقضات الاطراف بخصوص الحل الذي يضمن الامن والاستقرار في المنطقة؛ كما ان الاصطفافات الدولية في أزمة الخليج لن تكون نفسها تجاه القضية الفلسطينية، وخاصة ان الشرعية الدولية

الاميركي مذكرة «تتضمّن التأكيد على الثوابت الوطنية التي يتمسك بها الشعب الفلسطيني، والتي تشكل متطلبات لا غنى عنها لبدء أي مسيرة لتحقيق السلام في المنطقة، بجانب مسؤولية الادارة الاميركية عمّا يتعرّض له الشعب الفلسطيني، في فلسطين، والكويت، من مأس» (فلسطين الثورة، ١٩٩١/٤/٢٨).

الى ذلك، صرّح ناطق رسمي باسم الجبهة الديمقراطية، بتاريخ ١٠/٤/١٩٩١، بأن الدعوة الى مشاركة وفد فلسطيني من الاراضي المحتلة في المؤتمر الاقليمي المقترح بديلاً لـ م.ت.ف. انما هي «محاولة لاعطاء غطاء فلسطيني لنهج كامب ديفيد والحلول الجزئية والمشاريع الاميركية - الاسرائيلية، الهادفة الى الحؤول دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة، والحؤول دون معالجة شاملة وعادلة للمسألة الفلسطينية، بأبعادها المختلفة، بما في ذلك مشكلة تشريد قسم كبير من الشعب الفلسطيني خارج وطنه» (الحرية، ١٩٩١/٤/١٤).

وفي أجواء جولات بيكر، تلك، وما حملته من ردود أفعال، اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، بتاريخ ٢٢/٤/١٩٩١، بوزير الخارجية الفرنسية، رولان دوما، في طرابلس الغرب، شدّد عرفات، في أعقابه، على ان م.ت.ف. متمسكة بعقد المؤتمر الدولي للسلام تحت اشراف الامم المتحدة، وبمشاركة دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية. وأشار عرفات الى ان اجتماعه مع الوزير الفرنسي، الذي يعتبر اللقاء الاول مع وزير اوروبي منذ حرب الخليج، والذي استغرق ساعة ونصف الساعة، تناول الجولات الاخيرة للوزير الاميركي بيكر (وفا، تونس، ١٩٩١/٤/٢٢).

ورأت اوساط سياسية ان لقاء عرفات - دوما «هو أنصع دليل على التمايز الفرنسي. فقد جاء اللقاء على درجة كبيرة من الاهمية، ليس من حيث توقيتته فقط، وانما [من حيث] معانيه السياسية والدبلوماسية. فوزير الخارجية الفرنسية التقى عرفات في وقت يطوف فيه نظيره الاميركي في جولة سلام، يحاول فيها ان يتخطى م.ت.ف. وتمثيلها للشعب الفلسطيني، ويفرض على دول اوروبا الغربية حظراً على أية اجتماعات مع المسؤولين